
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

I.5. المغرب والإتحاد الأوروبي، المغرب ودول الاتحاد الأوروبي

I.1.5. المغرب والإتحاد الأوربي:

.I.1.1.5. الحصيلة والآفاق

احتفل الأورومتوسطيون في مارس 2006 بمرور عشر سنوات على ميلاد مسلسل برشلونة الذي كان يطمح إلى التعاون الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي لتأسيس فضاء جديد بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط. ولقد تأسس هذا الفضاء في أواسط التسعينات(1995) في مناخ كان يطغى عليه هاجس صعود الحركات الإسلامية في دول الجنوب، وكان كذلك مرتبطا بالأجندة الجيوسياسية لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، الشيء الذي يجعل ظروف التأسيس هاته مبنية في أحد مكوناتها على الأنشغال الأمني كأحد الهواجس الكبرى لفكرته في المؤسسات الأوربية.

يمكن تلخيص هذا الهاجس الأمني مثلا عبر التهديد المتمثل في صعود الحركات الإسلامية التي كانت في أوج قوتها خاصة في المغرب العربي، تجعل عناصر خلفيات الخوف الأوروبي تتشابك بين احتمال وصول هذه الحركات إلى السلطة في بلدانها ومن تم إمكانية الاصطدام المباشر مع الغرب، أو احتمال عودة الصراع التاريخي بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، دون استبعاد خطر آخر يتمثل في وجود كتلة بشرية مسلمة على التراب الأوروبي تمثل اليوم حوالي 20 مليون مسلم لازالا معرضة إلى عدة أخطار(التوظيف السياسي للتطرف..). إلى جانب" الخطر" الإسلامي، كان يشار كذلك إلى أخطارأخرى كثيرة، مثل الهجرة التي أخذت آنذاك منحى ارتبط به المشروع الأورومتوسطي إلى حدود اليوم بمقاربة أمنية عبر تشديد الإجراءات والمساطر ووضع حزام من التأشيرات، تهدف كلا إلى منع حرية حركة سكان الضفة الجنوبية في اتجاه الشمال.

ولم يكن لأحداث 11 سبتمبر أن تقلص من هذا الهاجس الأمني، بل زادت من حدته ووسعت من جغرافيته وأصبح أحد العناصر المحددة في سياساتهم العمومية الشمولية والقطاعية في الداخل والخارج.

لقد استطاعت اتفاقية برشلونة أن تضم كل بلدان الضفة الجنوبية باستثناء ليبيا، كما استطاعت أن تحافظ على انتظامية واستمرارية مواعيدها. وبالمقارنة مع احتياجات الضفة الجنوبية وإمكانيات الضفة الشمالية، فإن الاتفاقية في نهاية المطاف ظلت ضعيفة المردودية ودون طموحات وانتظارات دول الجنوب، واتضح في السنوات الأخيرة أن دول أوربا الشرقية العائدة من المنظومة الاشتراكية القديمة استفادت، في مدة زمنية قصيرة، من مساعدة الأوروبيين أكثر مما استفادت منه دول الضفة الجنوبية، مما يؤشر على أن الخلل لا يوجد في الإمكانيات، بل في الأولويات. ومع مرور السنوات وعشية الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق، أصبح مسلسل برشلونة حدثا عاديا روتينيا، ومجرد منظمة تقنية تفتقد إلى روح وإلى مشروع يعبر عن تجمع فاعل ومؤثر. لعل هذا ما أعطى الانطباع للأمريكيين بوجود منذ نهاية السبعينات ساحة قابلة للحركة والمبادرة. وهذا عبر عن نفسه في مبادرة إيزنشطات التي كانت ترمي إلى جعل دول

المغرب العربي منطقة اقتصادية حرة مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي. هذه المبادرة أثمرت الآن مستوى متقدما، أزعج الجيران الأوروبيين، متمثلا في عقد اتفاقيات للتبادل الحر مع كل من الأردن والمغرب وغيرها.

وفي كل الأحوال، تضمن المشروع محاولات، محدودة الآثار، لإدماج اقتصادي وظيفي، بعيدا عن مقاربة حقيقية هادفة إلى خلق محيط بين الأطراف مبني على فكرة السلام والتنمية والديمقراطية.

ومع هذه الحصيلة المتواضعة جدا، أن الحاجة إلى الإبقاء على الفضاء الأورومتوسطي وتطويره ظهرت جلية، وبقوة، في المرحلة التي سبقت وتلت الاحتلال الأمريكي للعراق، إعلانه عن نيته في إعادة رسم خرائط المنطقة انطلاقا من القاعدة العراقية، متجاهلا طموحات شعوبها ومستقبلها.

ويلاحظ أن معطيات أساسية برزت خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث أعاد الاتحاد الأوربي، الطرف المحدد في المشروع الأوومتوسطي، صياغة منظومته المؤسساتية وتقدم بشكل حاسم في اتجاه معين لإنجاز دستور الاتحاد الأوروبي، وأصبح الاتحاد قوة اقتصادية في عالم اليوم، حيث توسع بشكل كبير ليشمل أقصى شرق القارة الأوروبية، كما تقدم في هيكلة وتقوية سياسته الدفاعية، وهو يعمل الآن على تأكيد تأثيراته السياسية بشتى الطرق.

بالمقابل، ازداد ضعف دول الضفة الجنوبية سياسيا واقتصاديا، وتأكد سقوطها، بشكل تدريجي لكنه عميق، في خانة التهميش، وأخفقت في محاولاتها الاندماجية الإقليمية والإقليمية الفرعية، وأصبح يشوب مستقبلها غموض على عدة واجهات وأصبحت موضوعا ثابتا في مختلف تقييمات شراكات الفضاء الأورومتوسطي التي تخلص إلى عدة قدرتها على التأهيل المناسب، وبذلك أخذت تخرج من دوائر الرهانات الإقليمية والدولية الفاعلة.

وليس غريبا، بهذا الصدد، أن تضيق سياسة الجوار، التي تبنتها المجتمعات الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، الخناق على المشروع الأورومتوسطي ولتدفع في اتجاه تهميشه، حيث أصبحت الشراكة أقل طموحا على المستوى الاقتصادي من سياسة الجوار التي تبناها الاتحاد الأوروبي مؤخرا بشكل شبه أحادي وهي السياسة التي تؤكد على الطابع الثنائي للعلاقات(الاتحاد الأوروبي من جهة ومختلف دول الضفة الجنوبية من جهة أخرى) مركزة أساسا اهتماماتها على الجانب الاقتصادي وغير معنية، بشكل دال، بمسألة القيم والثقافات. من جهتها أبانت أوروبا في تعاملها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط عن رؤية جد محدودة. فالانتقادات التي توجهها عادة عدة تقارير أوروبية حول شركائها لا تتوقف عند الإشارة إلى محدودية هذه الدول في قدرتها على إعادة التأهيل للتقدم في المشروع، هذه الانتقادات يمكن أن نعكسها على النهج الأوروبي في قدرته على التفتح على ثقافات أخرى: فبعد أن لاحظنا، في كل ما يتعلق بالإسلام وبالآخر الديني والثقافي، ترددها ومناورات من السهل أن نلاحظ خطاباتها حول الشراكة التي لا ترقي إلى مستوى ما حول الشراكة، كما تأكد ذلك فيما مضى في موضوع البوسنة والهيرزيك والكوسوفو ويتأكد اليوم في صعوبة انضمام تركيا للمنظومة رغم كل المجهودات التي قامت بها ولازالت تقوم بها هذه الأخيرة.

من الواضح أن المشروع الأورو-متوسطي معرض لعدة حواجز، البعض منها ذات طبيعة داخلية، والآخر ذات طبيعة خارجية. فمن جهة الحضور الأمريكي يتوسع ويتعزز ويتقوى باستمرار، وهو يجسد نزعة ثقيلة الآثار في العلاقات الدولية الراهنة، ومحددة لتوجهاتها، ولا يمكن الاستهانة بها.. وهل ستدخل في تناقض أم في تناغم مع المشروع الأور-متوسطي والأوروبي ونحن نعرف أنه في كلا الضفتين هناك من يحاول التوفيق بينهما، وهناك من يسعى تغليب الواحد ضد الآخر.

ومن بين الأخطار التي تتهدد المسلسل الأورومتوسطي هناك كذلك النزعات الجدية التي تأكدت ولازالت تتأكد داخل الفضاء الأوروبي. فسياسة الجوار الأوروبي الأحادية الجانب من حيث مبدأ اتخاذ القرار في موضوعها، رغم كونها نوقشت مع كل بلد" مستفيد" على حدى. إن السؤال المطروح يتعلق بكيفية الحد من الآثار السلبية لسياسة الجوار على مشروع الشراكة الأور-متوسطية. كيف يمكن إعطاء انطلاقة جديدة للمشروع المتوسطي.

صحيح أن أوروبا طبعت بأسلوبها في التعامل مع مسألة الانتقال الديمقراطي بخصوصية تميزها عن غيرها فعلى عكس الإرادية الأمريكية المسلحة والتي لا تتردد في المضي في اتجاه تغيير خريطة المنطقة، يبدو أن هناك تصور خاص بأوروبا في موضوع الدمقرطة. لقد نهجت أوروبا مقاربة ثقافية تبحث عن التمييز بين الأوضاع المختلة لدول الضفة الجنوبية تتبني النسبية والتدرج كما مورس ذلك عبر علاقاتها مع الدول المرشحة للعضوية عبر مختلف مراحل طلب العضوية وتسعى أوروبا بهذه الطريقة إلى الإدماج بالتحفيز والتشجيع المادي والرمزي لكي تحقق مزيدا من الدمقرطة والمأسسة. لكن المسألة الآن قد تتغير بفضل المشروع الأمريكي، حتى عندما تعتبر أنه مشروع محدود ولن يتقدم كثيرا، فإن ظهور هذا المشروع أعطى للأوروبيين ثقة أقوى في نهجهم ، لكن في نفس الوقت أصبحت لهم قابلية أكثر ليمروا إلى شرطية أقوى وأصلب مما كانت عليه هذه الشرطية في الماضي القريب.

فهل بإمكان المشروع الأورو-متوسطي أن يفعل بشكل أكثر حيوية ودينامية سيرورات الدمقرطة والحرية والتنمية والأمن في الضفة الجنوبية؟ وكيف يمكن التعامل مع الصراع العربي الإسلامي داخل المشروع الأورومتوسطي؟

I2.1.5. الذكرى العاشرة لمسلسل برشلونة والأجندة الأمنية

مع انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي ببرشلونة احتفالا بالذكرى العاشرة لإعلان برشلونة(28 نوفمبر 1995)، يجب التأكيد، منذ البداية، على أن مسألة الهجرة كان ينظر إليها سلفا، في تلك الفترة، من زوايا أمنية.

بالفعل، في سنة 1995، تم تناول بعد الهجرة ليس على مستوى الترابط الإيجابي بين الضفتين، بل على مستوى الترابط السلبي. كانتا لحالة الذهنية السائدة آنئذ مرتبطة بعدم الثقة والتشكك بدل الثقة.

لقد وجد النهج السابق نفسه بعد عشر سنوات متضمنا في السياسة الأوروبية للجوار(PEV) التي لا تعوض مسار برشلونة بل تكمله بمناسبة توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 25 عضوا. ويوضح ذلك بلاغ للجنة الأوروبية المؤرخ في 10ماي 2004 والمعنون ب" السياسة الأوروبية للجوار"، وثيقة توجيهية" تسعى(هذه السياسة) إلى تجنب أي صراع في داخل أو على حدود الاتحاد الموسع. حسب هذه التصورات" ستتجنب أي إحساس للإقصاء الذي يمكن أن يثيره التوسع وسيسمح بتقسيم الأرباح".

وعلى مستوى النهج، وضحت اللجنة الأوروبية في نفس الوثيقة على أنها لم تبحث عن فرض الأولويات والشروط على شركائها أو الطلب من شركائها قبول مجموعة أولويات موضوعة مسبقا. لقد تم التركيز على برامج عمل متباينة ومشخصنة.

ولكن من الصحيح، القول بأنها تنسحب على بعض النقط. وبالعكس في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، وبصفة خاصة على مستوى الهجرة، فإن المضمون الأساسي هو نفسه حيث تظل عمليا هذه البرامج محددة بالانشغالات الأمنية للاتحاد الأوروبي مركزة على ميكانيزمات التعاون الأمني والقضائي المعززة لتسيير الحدود، ولتوقيع نظامي الاتفاقات مع الشركاء.

ونفس الشأن بالنسبة للمغرب، تونس، مولدافيا وكذلك أوكرانيا. وبدقة أكثر، يوجد ارتباط وثيق بين سياسة الجوار والسياسة الداخلية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي، فهذا التداخل له نتائج ملموسة على الدول المجاورة في ميدان مراقبة الحدود وتدفق المهاجرين. ورغم ذلك، نثير الانتباه على ما تؤكده اللجنة الأوروبية في حد ذاتها.

وتغطي برامج العمل هاته" سلسلة من الالتزامات في صالح الأعمال التي تقرب الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في مجال ذات الأولوية". أبعد من ذلك، تدقق اللجنة أن السياسة الأوروبية للجوار تسعى إلى دعم المجهودات التي سيتم تطويرها من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة من طرف الاستراتيجية الأوروبية للأمن(...) يمكن كذلك للسياسة الأوروبية للجوار أن تساعد الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهدافه في ميدان العدالة والشؤون الداخلية وخاصة كل ما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة والرشوة، وتبييض الأموال وكل أشكال التجارة غير المشروعة وكذا المسائل المرتبطة بالهجرة.

تضيف اللجنة أن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد ترجع إلى أن الشركاء" يواجهون تحديات متزايدة في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، كضغط الهجرة الآتية من دول أخرى ونقل البشر والإرهاب". لهذا السبب ومع إدماج كلي لمقاربة مصممة على مقاس كل دولة أو مجموعة من الدول" سيرتكز التعاون الجهوي والجهوي الفرعي في المنطقة المتوسطية في سياق السياسة الأوروبية للجوار على" مكسب" الشراكة الأورومتوسطية".

أ. **مقاربة جد أمنية**:

يشكل ميدان العدالة والشؤون الداخلية، أولويات الاتحاد الأوروبي التي تتمثل أساسا تحسين تسيير الحدود، التعاون بين الهيئات والأجهزة الإكراهية، التعاون في ميدان محاربة الهجرة غير الشرعية وتسيير تدفق النازحين الشرعيين وكذلك تنفيذ برامج الهجرة(خاصة مع الدول المغربية الرئيسية ومصر وليبيا)؛ التعاون في ميدان محاربة الاتجار في المخدرات، التعاون بين الدول المجاورة لتأمين المراقبة الفعالة للحدود من طرف مستخدمين خاصين ومكونين، التعاون القضائي والبوليسي.

ولتوضيح المصلحة الأوروبية من سياسة الجوار، قدم مقرر لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي الحجة التالية:" للاتحاد الأوروبي كل المصلحة في إزالة الهوة الاقتصادية وتناقضات الثروة التي توجد بين شمال جنوب البحر الأبيض المتوسط، فالتقليص من هذه التفاوتات لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نتائج إيجابية على مستوى عيش سكان الجنوب الذين سيفكرون قليلا في الذهاب إلى الخارج للبحث عن شروط العيش الأكثر قبولا. مما سيسمح بمراقبة حركات المهاجرين، لكن كذلك خلق الاستقرار حول الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال هذه التحليلات، وكذلك مختلف" خرائط الطريق"، يلاحظ بأن علاقة" الشركاء" مع الاتحاد الأوروبي تنزع إلى التهكيل حول عدد من الرهانات المرتبطة بالهجرة. في هذا الإطار، نلاحظ بصفة دقيقة أن الهجرة لم ينظر إليها من طرف الضفة الشمالية كعامل من عوامل التنمية، الشراكة المفيدة لكل طرف، الثقة المتبادلة الإنفتاح على الآخر، للاستفادة المتبادلة، بل كمصدر للصراع، للفوضى وللازعاج، وكمصدر لانعدام الأمن،ولعدم الاستقرار وعدم ثبات مجتمعات الاستقبال، مصدر للأخطار، بل للتهديد في تفكير جد أمني وبالتالي فالهجرة لعنة وظاهرة يجب محاربتها.

هذا البعد تأخذه بعين الاعتبار الاستراتيجية المتبناة من طرف حلف الشمال الأطلسي اتجاه الضفة المتوسطية. وهكذا، فعلى هامش زيارته إلى المغرب في فبراير 2005، في إطار مشاوراته مع أطراف الحوار المتوسطي، أكد الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي على هذه الفكرة في حوار مع الصحافة، حيث أنه من بين التهديدات التي تصدر من الضفة الجنوبية المتوسطية الهائجة والمشكوكة هناك الهجرة والفقر والإرهاب كعناصر يجب الوقاية منها. ففي سؤال عن:" ما هي أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الجهة المتوسطية في المستقبل والتي ستشكل تهديدا لأمن الحلفاء، وبأية طريقة يمكن لحلف الشمال الأطلسي ودول الجهة مواجهة هذه التهديدات؟" أجاب:" اعتقد أن أغلبية هذه التحديات مشتركة، سواء تعلق الأمر بمحاربة عدم التسامح والفقر، الهجرة، الإرهاب، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأجوبة الفعالة سيتم التشاور بصددها، بل ستكون جماعية إن لم نقل مشتركة".

ولم تنحصر هذه النظرة السلبية حول شكل الهجرة فقط على موقع فكري، بل تحدد بالطبع المواقف على المستوي السياسي، وعلى الصعيد العملي والملموس وذلك باتخاذ تدابير منسجمة، تجسد هذه المقاربة مقاربة ومنغلقة، لا تنظر إلى الضفة الجنوبية إلا باعتبار قدراتها على الإزعاج، وهي تحدد مواقف حساسة، محدودة ودفاعية وتولد أساسا تدابير زجرية.

ب- ثنائيات ملتبسة:

يسود هذا التطور يخلط بصفة غير ملائمة بين الهجرة والإرهاب أحيانا حتى في الجنوب ويتم نشره من قبل وسائل الإعلام. يتعلق الأمر في هذا المجال بافتتاحية جريدة" L' Economiste" ليوم 10 فبراير 2005 على هامش زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للمكسيك. محددة نقط التقاء الوضع والمصلحة، وذهبت الجريدة إلى كون الدولتين هما في نفس الوقت دول العبور والهجرة، تشترك هاتين النقطتين في كونهما مرتبطتان بمسائل الحدود: حدود قانونية، ولكن خصوصا حدود التنمية حدود الحضارة، تميزات ذات طابع متعدد كالناس، هؤلاء لا يحملون إلا بتخطي الحدود.. فما يجب الاعتراف به هو أن هذه التخطيات لا تتم فقط هكذا، وع رجال شجعان يبحثون على مستقبل أحسن، ينتقلون من النقود الوسخة، ومهربي المخدرات أو الارهابيين. أسوأ من ذلك، قبل المرور، يقومون بتسميم حياة ضيفهم بحدة. أن تكون دولة حدودية لا يعني ذلك كليا الراحة؛ الخطر دائم في التحول إلى دولة مزبلة Etat poubelle".

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، قدم هذا التصور الزجري على طبقات، عن طريق تأمل متراكم لتصحيح المساطر. الكل مأخوذ من منطق أمني متصلب، لا يتدخل بطريقة متوازنة، لكن يصل في بعض الأحيان إلى هيمنة على كل المقاربات وليست مقاربات

مفتوحة تهدف إلى بناء علاقات أوروبا مع الدول الأخرى. تتقاطع هذه الرؤية المنبئة بالخطر مع اهتمام آخر، ظهر منذ مدة، مرتبط بضرورة تقوية حماية الحدود الخارجية للمجموعة، كنعصر لازم لوضع أوروبا شنغن– Schengen– مع مجال داخلي يرتكز على حرية حركة الأشخاص.

وتشكل الأحداث الطارئة في بداية أكتوبر 2005 على أبواب المدن المغربية سبتة ومليلية مع وفاة14 إفريقي جنوب الصحراء منسوبين إلى قوات الأمن الإسبانية والمغربية، تشكل توضيحا تراجيديا لكل هذه المعطيات.

I3.1.5. الفضاء الاورومتوسطي بين الهاجس الأمني ورهانات التنمية

منذ التوقيع على اتفاقية برشلونة في العام 1995 إلى الآن يكون قد مر عقد كامل على مشروع أراده الأوروبيون أن يكون قاعدتهم الخليفة في رسم معالم سياسية دولية في عالم مطبوع بتسارع واضح للأحداث وتداخل مشاريع الإصلاح التنموي للشعوب المستضعفة بمصالح القوى السياسية والعسكرية في العالم.

ويبدو أن ما أضحى يعرف في الأدبيات الاقتصادية والسياسية في حوض المتوسط ب" الشراكة الاورومتوسطية" وهي في الواقع ليست كذلك بالرغم من تقديمها لبعض النتائج المتصلة بالرفع من معدلات التنمية في دول جنوب المتوسط، فانها على العموم بقيت دون طموحات بعض إن لم نقل اغلب دول الجنوب.

وبرأي الكثيرين منهم ظلت مجرد خلفية سياسية ودرع يتم اللجوء إليه عند الاقتضاء خدمة للمصالح الإستراتيجية للدول الشمال في إطار التموقع العالمي الجديد والبحث عن تحقيق التوازن الاستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

1.**تنازع الأجندات الثلاث**:

بالرغم من أن الثقل السياسي والعسكري في عالم اليوم تمركز بصورة واضحة في منطقة الخليج العربي لأسباب معروفة، فان الآفاق البعيدة للسياسة الأمريكية في تفاعلها وصراعها مع الاتحاد الأوروبي تفيد بان منطقة حوض الأبيض المتوسط ستكون المحطة المقبلة لقياس مستقبل العلاقة بين القوتين الأوروبية والأمريكية. وربما يتم تحديد مستقبل العديد من القرارات الحاسمة في رسم تفاصيل مستقبل العالم في هذه المنطقة تحديدا.

وإذا كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي تحركه دوافع قبلية مرتبطة بالتحكم في استمرار الإمدادات النفطية وتحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية المرتبطة بتقوية وجود دولة إسرائيل وفرضها على مستوى السياسات الإقليمية، فان تحقيق هذين الرهانين سيجعل الساسة الأمريكيين يفكرون في البديل. وحينها لن يكون من بديل سوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ودول المغرب العربي. وقد بدت مؤشرات هذه التوجه العام لسياسة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة عبر" مبادرة الشرق الأوسط الكبير".

وغير خاف اليوم على المتتبعين لمجريات السياسة الدولية في المنطقة المتوسطية أن هناك صراعا محموما لكنه غير معلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية. فالدول الأوربية تعتبر الحوض بشطريه الشمالي والجنوبي إرثا استراتيجيا

وجب الحفاظ عليه، ومن ثم فان السياسة الاورومتوسطية يجب أن تخدم في المقام الأول مصالح الاتحاد الأوربي، وأن أي تدخل أمريكي في السياسة العامة للفضاء الاورومتوسطي سيكون ضربا من التدخل في الشؤون الداخلية.

ولقد سعت دول الاتحاد الأوروبي في رسمها لمعالم الشراكة الاورومتوسطية قواعد ثلاثة محددة هي:

التعاون السياسي والأمني، وعبره تسعى أوروبا الي تحويل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الى منطقة آمنة، وبعيدة عن المواجهات العسكرية، ولذا سعت الدول الأوربية عبر مخطط برشلونة الى إرغام دول الجنوب على اعتماد مزيد من التنسيق الأمني ومواجهة العنف والجريمة المنظمة. لكن الملاحظ هو ان هذا البعد أخذ تلاوين جديدة سيما بعد ظهور ما يسمى بالإرهاب.

التعاون الثقافي والاجتماعي، الذي تضمن حزمة من المشاريع التي طولب من دول الجنوب تنفيذها وهي البرامج المتصلة بإصلاح البرامج التعليمية والقضاء والاهتمام بالعالم القروي وتنمية الموارد البشرية.

التعاون الاقتصادي، وقد راهن نص اتفاق برشلونة على تحقيق معدلات مقبولة في دول جنوب المتوسط، وتضييق الفوارق التنموية بين ضفتي المتوسط من خلال إعادة جدول ديون بعض الدول، وتمكينها من تنفيذ برامج إصلاحية في قطاعات الشغل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وفسح المجال أمام القطاع الخاص.

2. جدلية الكائن والممكن:

ودون الدخول في تقييم مجالات التعاون الثلاثة، لأن ذلك من شأنه أن يضرب في الصميم هذا المشروع، لكن بالعودة الى الخليفات الموجهة لمسلسل برشلونة نجد أن التقييم الحالي يجعلنا نقف على حقائق دامغة، وهي أن ما أضحى يعرف بالشراكة الاورومتوسطية قد لا تعني سوى أن دول الشمال وتحديدا الدول الأوروبية الموجهة لهذه السياسة تعيش حالة تخوف غير مسبوق من المد الإسلامي الذي تعرفه أوربا ولاسيما بعدما تم السماح لتركيا بالشروع في مفاوضات من اجل الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة، الى جانب الهجرة غير الشرعية التي أصبحت بمثابة الخزان الذي يغذي الإرهاب حسب مسؤول أوربي. ويبد أن مواجهات الضاحية الباريسية المتكررة التي انتقلت الى باقي المدن الفرنسية توضح ذات المنحى وتبرز الى أي مدن فشلت مشاريع إدماج المهاجرين في النسيج المجتمعي الفرنسي والأوروبي. وبالتالي فانه طالما أن الفقر والفساد في دول الجنوب وطالما أن الفجوة تتسع بين الحاكمين والمحكومين في هذه الدول فان دول الشمال ستبقى معنية بتهديد يصعب رسم معالمه. والنتائج المترتبة عنه، لأن روح برشلونة التي قامت على التعاون بين الشمال والجنوب تلاشت خلف المصالح الأوربية. ولأن أوروبا تريد الأمن في منطقة حوض المتوسط غير مستحضرة ناسية أو ربما متناسية أن لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون تعاون مالي واقتصادي واجتماعي. ويبدو أن البراغماتية الأمريكية تفطنت لهذا النقص ودخلت على الخط منذ العام 1994 عبر بوابة مؤتمر الدار البيضاء حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكان شعارها التنمية قبل الديمقراطية لكن بمقدار، أي أن الهبات والمساعدات والاتفاقيات التجارية بين أمريكا ودول جنوب المتوسط كانت تتم بمقدار ما تقدمه ذات الدول من خدمات سياسية للولايات المتاحة الأمريكية.

ويبدو أن هذا المنظور أعطى أكله من خلال بعض الاتفاقيات المبرمة كاتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والأردن، ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى فتح الأسواق المغاربية مجتمعية أمام صادراتها، وأن تحقق ذلك سيكون بمثابة النهاية الفعلية لمشروع الشراكة الاورومتوسطي.

وبالمقابل، فان دول الجنوب التي تنتظر منذ عقد من الزمن نتائج ملموسة تعيش حالة نكوص غير معلن، لأن روح مسلسل برشلونة قام على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول وإلغاء الحواجز الجمركية وتحويل حوض المتوسط الى منطقة للتبادل الحر في العام 2010 وهو ما يصعب تحقيقه في ظل النتائج المحققة حاليا.

فبعد عقد من الزمن ظل الوضع على ما هو عليه وان تفاوت بين بلد وآخر. والنتيجة كانت هي لجوء بعض هذه الدول وبحثها عن بدائل إقليمية أو لدى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تحقق بالنسبة للمغرب والأردن ومصر.

ج. آفاق برشلونة2

الآن وقد انفضت أشغال القمة العاشرة، فان منطق الأشياء يقتضي البحث في جدلية الكائن والممكن في هذا المشروع. فالمعهد الاورومتوسطي المعروف بمتابعته للانجازات المتحققة في حوض المتوسط أياما قليلة قبل انطلاق الدورة العاشرة، يقول بان نسبة نجاح الشراكة الاورومتوسطية خلال العقد المنصرم لم تتجاوز خمسة في المائة. مما يعني أن مشروع الشراكة لم يعد ذاك المشروع الجيوستراتيجي الذي راهنت عليه دول جنوب المتوسط. ولعل هذا الوضع القائم هو ما دفع بالعديد من قادة دول الجنوب، خاصة الدول العربية الذين لم يحضروا القمة العاشرة وكأنما يتعلق الأمر بعقاب لكن بصورة مقنعة من قبل دول الجنوب.

الجديد في القمة ربما كان هو اقتراح رئيس الحكومة الاسباني خوصيه لويس زاباتيرو بتقديم معونات لدول الجنوب بقيمة 1.5 مليار أورو بهدف مواجهة الهجرة غير الشرعية، وكأن المعونات هنا لا تقدم إلا لغاية إيقاف زحف المهاجرين من دول المغرب العربي ودول جنوب الصحراء. لكن يبدو أن الاتحاد الأوروبي بصدد نهج سياسة جديدة تقوم على الانفتاح أكثر نحو دول أوروبا الشرقية ولو تم الأمر على حساب دول جنوب المتوسط. فمنطق الاتحاد الأوربي في الظرف الراهن يستند على رؤية جديدة هي تقوية الجسم الأوربي بشقيه الغربي والشرقي أي الدول التي كانت تحسب في السابق على الاتحاد السوفيتي. والغاية هي زيادة حصة أوروبا في التجارة الحرة العالمية التي تصل الآن الى 38 في المائة، وتحقيق مجتمع الرفاه لساكنة الاتحاد التي بلغت 500 مليون نسمة.

يحدث هذا في الوقت الذي بلغ حجم المساعدات الأوروبية لمجموع دول الجنوب حسب برنامج المساعدات" ميدا 1 وميدا 2" خمسة مليار اورو خلال المدة المتراوحة بين 1996و 2002.

إن مسلسل برشلونة يعيش اليوم إحدى أصعب مراحله. فمطالب الشمال للجنوب ازدادات حدتها تحت تأثيرات ما يسمى "الارهاب" و"الهجرة غير الشرعية".

I4.1.5. في اقتحام أوروبا

أخذ مشكل الهجرة، غير القانونية اتجاها مأساويا خلال سنة 2005 مع اقتحامات مهاجري بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء للحواجز التي شيدت من طرف إسبانيا حول مدينتي سبتة ومليلية لمنع تسلل المرشحين للهجرة عبر التراب الوطني المغربي. فبين يونيو وغشت من سنة 2005 لوحظ قيام 12000 فرد بحوالي 25 محاولة للعبور، بعضها كللت بالنجاح.

وأدت هذه الاقتحامات التي بثت صورها العديد من القنوات الفضائية إلى مجموعة من الوفيات، وعشرات الجرحى واعتقالات، ويتجلي أثر هذه الأحداث في إثارته الانتباه بشكل بارز إلى مشكل الهجرة بصفة عامة، وهجرة بصفة خاصة عبر ليبيا تونس والمغرب.

وبالرغم من أنها اكتسبت أهمية كبرى خلال الخمس سنوات الأخيرة، خاصة بوجود شبكات تسهلها، إلا أنه تم التقليل ن الهجرة غير القانونية نتيجة للتدابير التي ينفذها المغرب وإسبانيا في إطار التعاون بين الدولتين لمحاربة هذه الآفة. هكذا، فزيادة على وقف 26000 مرشح للهجرة السرية إلى أوروبا سنة 2004 من طرف السلطات المغربية وتفكيك 300 شبكة للهجرة ما بين يناير وشتنبر 2005 مقابل 400 في 2004 ولوحظ حسب تصريح الوزير الأول الإسباني لويس خوسي ثباتيرو تقلص معدل الهجرة السرية إلى جزر الكناري خلال سنة 2005 ولقد أدى هذا التقلص، إلى ضغط الهجرة على شمال المغرب في الجهة القريبة من سبتة ومليلية التي يستقر بها الآلاف من مهاجري دول إفريقيا الغربية والشرقية وكذلك مغاربيون.

إن سياسة الهجرة المتبعة من طرف إسبانيا اعتبرت" جد سخية" حيث تم تسوية وضعية 700.000 مهاجر سنة 2005، الشئ الذي شجع على تكرار اقتحامات المرشحين للهجرة، المنحدرين من دول تعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية وهي دول ما وراء الصحراء. لذلك، فالوضعية السياسية والاجتماعية لمعظم الدول الإفريقية تساهم في الرفع من تدفق النازحين. كما أن عدم استقرار المؤسسات، في حالة وجودها، والصراع حول السلطة والنزاعات المسلحة، كلها عوامل تعمل على تفتت الدولة واستحالة سير المؤسسات العمومية في الاستجابة للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية التي هي في تزايد مستمر. والقارة الإفريقية حاليا، التي تحتوي علي 910 مليون نسمة وتجلب بين 3% إلى 8% من الاستثمارات الأجنبية، حيث وصلت إلى 8، 14 مليار دولار سنة 2004 مقابل 8، 10 مليار دولار سنة 2003. ويظهر أن المساعدات الخارجية أي 25 مليار دولار سنويا، ما يقبل 30% من المساعدات الدولية، والتي يمكن أن تصل إلى 50 مليار دولار حسب قرار مجموعة الثمانية المنعقدة في استكلندا(يوليوز من العام الجاري)، غير كافية للمساهمة في حل مشاكل اقتصاديات الدول الإفريقية كمحاربة الفقر وتحسين شروط عيش الشرائح الواسعة من سكان القارة، خاصة على مستوى المرافق الاجتماعية الأساسية(الصحة، التربية، الماء الصالح للشرب والكهربة). تفاقمت هذه الوضعية كذلك بسبب المديونية، 284 مليار دولار، بالرغم من أنها في انخفاض ولا تمثل إلا أكثر من 37% من الناتج الداخلي الخام مقابل 67% سنة 1997 ، إلا أنها لا زالت تعرقل المجهودات المبذولة في صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما حدا بوزراء مالية دول مجموعة الثمانية يوم 10 يونيو 2005 بلندن إلى إزالة 100% من الديون المتعددة الأطراف الموقعة من طرف دول فقيرة متعددة، والأكثر مديونية، منها 18 دولة إفريقية لدى البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية.

وإضافة إلى الردود المتعلقة بالمجتمع المدني المغربي والإسباني اللذين لم يركزا فقط على الطابع الإنساني لظاهرة الهجرة وإنما على ظروف معالجة وضع المهاجرين أثناء الأحداث المميتة المذكورة خاصة تنسيق المنظمات غير الحكومية للتنمية بإسبانيا وجمعية عائلات ضحايا الهجرة السرية بالمغرب. فما ينبغي ذكره أن رئيس الحكومة الإسبانية وصف" بالجد الإيجابي" رد فعل المغرب على الوضعية التي خلقها مهاجرو إفريقيا جنوب الصحراء.

وتكريسا لإدارة الطرفين في التطبيق الكامل للتدابير المتخذة في إطار تعاونهما في مجال محاربة الهجرة السرية المغربية والجنوب صحراوية قرر كل من المغرب وإسبانيا خلال زيارة وزير الشؤون الخارجية الإسباني السيد ميغيل أنخيل موراتينوس خلق لجنة مختلطة وزارية خاصة مهمتها أن تطرح بدقة وبصيغة مشتركة التحديات التي يمثلها تدفق المهاجرين للدولتين وللجهة. كما اقترح عقد اجتماع وزاري أورو– إفريقي حول الهجرة الإفريقية من دول جنوب الصحراء. ومن جهة أخرى طلبت إسبانيا بدورها من الاتحاد الأوروبي بتسريع توفير 40 مليون أورو كغلاف مالي للمغرب لتقوية الأمن على حدوده كما جاء في رسالة وزير إسبانيا للشؤون الخارجية السيد فرانكو فرانينسي.

إن الاتحاد الأوروبي، خاصة في تقرير اللجنة التقنية للاتحاد الأوروبي بالمنطقة، أكد على وجود ضغط متزايد للهجرة على المغرب وعلى أوروبا، وعدم وجود أية دلالة على انخفاظه، حيث يوجد حوالي 20000 مهاجر من دول جنوب الصحراء فوق التراب الجزائري واقترح أنه يجب تنظيم قمة بين المغرب والجزائر في موضوع حماية حدودهما والقيام بالمفاوضات مع الجزائر.

والجزائر، ردا على التصريحات المغربية التي تحملها المسؤولية في تدفق المهاجرين، أكدت في بيان لوزارة الخارجية الجزائرية يوم 17 أكتوبر 2005 أن مسألة الهجرة السرية تطرح على الجزائر ودول العبور والاستقبال وليس ثمة حل عادل فعال ودائم، إلا إذا كان متشاورا على وضعه ومنسقا في تنفيذه موضحا(البيان) أن رد فعل المتسع من قبل المغرب وكذا الخلط غير الملائم وغير المبرر بين المشكل المعقد للهجرة السرية ومسألة إنهاء استعمار الصحراء، شكل شهادة على انحراف سياسي ومعنوي يؤسف له.

فموقف السلطات المغربية المعبر عنه يوم 16 أكتوبر 2005 من خلال لقاء صحفي للوزير الأول، ووزير الداخلية، والوزير المنتدب في الشون الخارجية أكد على 90 في المائة من المهاجرين من دول جنوب الصحراء يعبرون التراب الجزائري، وعلى تجميع الجزائر وجبهة البوليزاريو للمهاجرين في المنطقة الفاصلة بين المغرب والجزائر في الصحراء الغربية.

لقد عبر المسؤولون الحكوميون ودبلوماسيو الدول الإفريقية المعنية، عن تفهمهم لموقف المغرب من الهجرة غير القانونية وأبرزوا المجهودات المبذولة للمعالجة الإنسانية للمشكل الصعب للهجرة الجنوب صحراوية الرأي يعاني منه المغرب. هذه التصريحات الرسمية سايرت نظيرتها المعبرة من طرف صحافة بعض الدول الإفريقية التي غطت الأحداث وشهادات المهاجرين. وتتناول هذه الشهادات الرسمية معاملة السلطات المغربية للمهاجرين إبان عمليات التجميع والترحيل وعمليات التمشيط.

ويتضح أنه رغم الوسائل المتبعة للحد من هذه التدفقات، فإن هذه الأخيرة تعتبر جد قوية على المغرب الذي ككل الدول سيعمل من أجل الحفاظ على أمنه الداخلي. وتتخذ محاربة أنشطة المهاجرين أشكالا مختلفة حسب تصريح الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية الطيب الفاسي الفهري. لذلك، فإضافة إلى خلق مرصد للهجرة ومديرية الهجرة ومراقبة التراب.

كما تم سن قانون متعلق بدخول وإقامة المهاجرين ودخول وإقامة الأجانب في المغرب وكذلك تلك المتعلقة بالأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية. فقرار الإدارة المعلل للاقتياد على الحدود يطبق على كل أجنبي لم يستطع أن ينسب دخوله القانوني إلى المغرب(المادة 21، الفقرة1) ويتم طرده، إذا شكل وجوده فوق التراب المغربي تهديدا خطيرا على النظام العام(المادة 25). وحدد القانون العقوبات الجنائية بالهجرة، والهجرة غير لقانونية(الباب2) حيث يتعلق بالمرشحين للهجرة المعاقبين بغرامة تتراوح بين 3000إلى 10000 درهم والحبس من شهر إلى 6 أشهر أو إحدى العقوبتين فقط(المادة 50)، أعوان ورجال الإدارة المساهمين في هذه الهجرة والعقوبات تختلف من سنتين إلى خمس سنوات والغرامات من 50000 إلى 500000 درهم(المادة 51)، وتضمن القانون كذلك عقوبات" الحبس من 6 أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامات من 50000 إلى 500000 درهم(كل) من نظم أو سهل دخول أو خروج المغاربة أو الأجانب بطريقة سرية إلى التراب المغربي(المادة 52 الفقرة الأولى)، نصت هذه العقوبات بصفة متتالية من 10 سنوات إلى 15 عاما و500000 إلى 1000000درهم إذا ارتكبت هذه الأعمال بصفة اعتيادية(المادة 52، الفقرة2). وتطبق هذه العقوبات كذلك على" أعضاء كلجمعية أو أي اتفاق مشكل من أجل الاستعداد أو ارتكاب الأعمال المذكورة المادة 52، الفقرة 3 ومسيريهم في الممارسة أولا" معاقبين بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 294 من القانون الجنائي السجن من 10 إلى 20 سنة. علاوة على ذلك، يعاقب على النتائج الناجمة عن" نقل الأشخاص" المهجرين بصفة غير قانونية خاصة العجز الدائم(المادة 52، الفقرة5) أو" الوفاة"(المادة 52، الفقرة 6) على التوالي بالسجن من 15 إلى 20سنة(المادة 52، الفقرة5) والسجن المؤبد(المادة 52 الفقرة 6).

.I5.1.5. **احداث سبتة ومليلية**

بمرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة، تكتسى الأحداث التي وقعت خلال سنة 2005 على حدود مدينتي سبتة ومليلية، أبعادا جديدة؛ ذلك أن وفاة ستة مهاجرين أفارقة غير شرعيين عند السياج الحدودي لمليلية أعادت إلى الواجهة الإعلامية والسياسية إشكالية الهجرة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

لقد انطلق مسار برشلونة في منتصف العقد الفائت(1995) في ظل سياقات إقليمية ودولية معينة، وهي السياقات التي يبدو أن بعضها قد طالته تحولات ومتغيرات تفرض، إلى حد كبير، على الفاعلين المعنيين إعادة صياغة وبناء تصوراتهم إزاء مجمل الملفات المندرجة في إطار هذا المسار. ولاشك أن ذلك ينطبق، بشكل كبير، على سياسات الهجرة التي تنهجها الدول الأوروبية مستندة في ذلك إلى رؤية أمنية بحتة تسقي الكثير من حيويتها من التداعيات والملابسات التي خلفها حدث بحجم 11 سبتمبر.

ومع بداية التسعينات، وفي ظل ظرف دولي تميز بنهاية الحرب الباردة والإفلاس الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول الجنوب، واتساع الفوارق الاجتماعية داخل هذه الأخيرة، تصاعدت موجة الأشخاص الراغبين في الهجرة إلى الغرب بحثا إلى الغرب بحثا عن آفاق اجتماعية جديدة. وقد دفعت هذه الوضعية الفاعلين المعنيين بهذه القضية في الفضاء الأورومغاربي(الاتحاد الأوروبي- إسبانيا- المغرب) إلى صياغة وبلورة تصورات تلائم، بشكل أو بآخر، خلفياتهم الاستراتيجية.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد عمل من خلال مؤسساته وهياكله على بلورة مقاربة أمنية محكومة، إلى حد بعيد ، بالموقف المتنامي لإسبانيا فيه . وهي المقاربة التي ظلت تفتقد للنفس الشمولي الذي يستوعب إشكالية الهجرة في إطارها التاريخي والاجتماعي.

أما بالنسبة لإسبانيا، الدولة المعنية أكثر بتداعيات هذه الإشكالية، بحكم موقعها الجغرافي المحادي للمغرب، فقد عملت طيلة الأعوام الماضية على اتباع سياسة مشددة اتجاه العدد الكبير من المهاجرين إليها بطريقة سرية انطلاقا من الجار الإفريقي. بل أكثر من ذلك، فإن الحكومة اليمينية السابقة(حكومة أثنار) كثيرا ما اتهمت المغرب بعدم بذل جهود أكثر في مكافحة الهجرة السرية، مما كان يؤثر على علاقات الجوار بين البلدين.

وإذا كانت الحكومة الإسبانية السابقة قد جعلت موضوع الهجرة في صلب مباحثاتها مع المغرب، فإن وصول الحزب الاشتراكي العمالي إلى السلطة في السنة الماضية قد فتح آفاقا جديدة في العلاقات المغربية الإسبانية، خاصة في الشق المتعلق بالحد من الهجرة السرية والعمل على تقنينها بما يخدم مصالح البلدين معا. بيد أن إشكالية الهجرة بالنسبة لإسبانيا تأخذ أبعادا جيوستراتيجية حساسة للغاية لارتباطها بوضعية مدينتي سبتة ومليلية في الأمد المتوسط والبعيد، باعتبارهما سياسيا وقانونيا تقعان ضمن" التراب" الإسباني، وبالتالي ضمن الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص المغرب، الذي، من وجهة نظر اسبانيا، ما فتئ منذ أكثر من عقدين يبحث عن" صيغة" مناسبة تجعله يحتل موقعا تفضيليا في الاستراتيجية الأوروبية داخل هذه المنطقة الحساسة من العالم، فقد دافع عن رؤية تنموية لإشكالية الهجرة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف، وعلى ضوء ذلك، فقد اعترف المغرب مرارا أن الجهود التي يبذلها لمكافحة الهجرة السرية لا تلقى التشجيع والدعم الكافيين من الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل اقتصاد هش يبحث باستمرار عن مساعدات خارجية. وحسب مصدر مغربي فإن جهود المغرب في مكافحة الهجرة السرية مكنت من تراجع نسبة هذه الأخيرة إلى 40% خلال السنة الجارية، مما يفرض بشكل أو بآخر على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في آليات وحجم المساعدة التي يقدمها للمغرب في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى، فإن تنديد العديد من المنظمات غير الحكومية الفاعلة دوليا(أطباء بلا حدود) ووطنيا(الجمعية المغربية لحقوق الإنسان) بالممارسات المنافية لحقوق الإنسان التي تعرض لها المهاجرون السريون عند حدود مدينتي سبتة ومليلية، سلط مزيدا من الضوء على الجانب الحقوقي لهذه القضية، ذلك أن منظمة" أطباء بلا حدود" أكدت أن ما يقارب 500مهاجر سري من دول جنوب الصحراء قد تم ترحليهم من قبل المغرب خارج حدوده بمسافة تصل إلى 600كلم عن مدينة وجدة، وهو ما اعتبرته المنظمة منافيا لأبسط قواعد حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا. كما وجهت نفس المنظمة انتقادات لاذعة للجارة إسبانيا التي قامت بتسليم عدد

من المهاجرين السريين إلى السلطات المغربية دونما ضمانات واضحة لحقوقهم الأساسية، وهو الشيء الذي شكل، حسب نفس المنظمة دائما، انتهاكا لا لبس فيه لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهنية.

إن تنديد المنظمة المذكورة، إلى جانب منظمات أخرى وازنة كمنظمة العفو الدولية، بترحيل مجموعة من المهاجرين إلى المغرب، باعتبار هذا الأخير دولة لا تحترم حقوق الإنسان بمضامينها المعيارية المتعارف عليها، يسلط الضوء، بشكل لا يخلو من دلالة، على مسألة في غاية الأهمية وهي المتعلقة بمدى وطبيعة المنجز الحقوقي الذي راكمه المغرب منذ بداية العقد الفائت.

وإذا كانت الحكومة المغربية قد ردت على هذه الانتقادات على اعتبار أنها" دولة تحترم الكرامة الإنسانية والقواعد الدولية في مجال الهجرة السرية"، إلا أن مختلف الملابسات والتداعيات التراجيدية لهذه القضية تبرز بوضوح أن هذه الأخيرة تتجه شيئا فشيئا إلى التموقع في صلب الانشغالات الملحة التي تتير اهتمام مكونات كثيرة للمجتمع الدولي.

ولقد أبرزت مأساة المهاجرين الأفارقة ضرورة عمل الفاعلين المعنيين على صياغة تصور أكثر حقوقية، خاصة أن الأمر لا يتعلق فقط بحقوق الجيل الثاني(الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية)، بل يحق من الحقوق الأساسية ألا وهو" الحق في الحياة"، وعلى ضوء ذلك، يمكن فهم موقف المفوضية الأوروبية التي اعتبرت أن أحداث مدينتي سبتة ومليلية أكدت مرة أخرى على ضرورة بلورة سياسية أوروبية للهجرة أكثر شمولية، بما يمكنه اعتباره نوعا من" النقد الذاتي" اتجاه رؤية أوروبية، أو لنقل إسبانية، ما فتئت تعمل على تسييس قضية الهجرة بوضعها بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية والحقوقية.

وفي السياق ذاته، فإن اتهام الحكومة المغربية من طرف الجزائر والبوليساريو باستغلال مأساة المهاجرين الإفارقة لتحقيق أهداف دعائية وتضليلية، ربما يجعل مواقف كل الفاعلين، المعنيين بهذه القضية، تتمفصل بطريقة أكثر وضوحا، وذلك في أفق انخراط هؤلاء الفاعلين في تدشين مرحلة جديدة للتفاعل الإقليمي؛ مرحلة تكون من بين أولوياتها بناء أجندة متكاملة ومتسقة لكيفية التعاطي مع ظاهرة الهجرة بكل أبعادها.

إن الاعتراف والوعي بتباين المصالح والأهداف والرؤي يشكلان، لاشك، مرحلة متقدمة على درب انخراط الفاعلين المعنيين في البحث عن آليات مناسبة لمعالجة وتدبير كل القضايا والمشاكل المطروحة على الفضاء الأورومتوسطي. فإذا كان الاتحاد الأوروبي مدعو أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم ومساندة مختلف أوراش التنمية المفتوحة، أو المزمع فتحها، في الدول المصدرة للمهاجرين، والعمل على إدماج المهاجرين المقيمين في الديار الأوروبية، فإن دول الجنوب، بما فيها المغرب، مدعوة إلى الانخراط أكثر في صيرورة لتحديث ودمقرطة هياكلها ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وذلك في أفق خلق الشروط الملائمة لبناء شراكة فعالة وحيوية مع الشمال.

I6.1.5. في المشروع الجديد للمتوسط

إن المشروع المطروح على جدول أعمال المنطقة من طرف الرئيس الفرنسي الجديد، مشروع الاتحاد المتوسطي، يحمل في طياته مراجعة للمشاريع السابقة، مثل مسار برشلونة، وسياسة الجوار أو القنوات أو الميكانيزمات الكلاسيكية للولوج أو التمفصل على الاتحاد الأوروبي كما هو الشأن بالنسبة لمحاولة تركيا ، بل الأمر قد يبدو أكثر من مراجعة ، ومن الملاحظ أن من بدأ يقرأ فيه تراجعا بالنسبة

للخطوات السابقة بل أكثر عددا ممن يستقرء فيه تجاوزا أو تقدما. ولقد كثرت التعاليق التي تؤسس للمشروع، والتي تنطلق من تشخيص الوضع على أساس أنه يشكل انهيار لتجربة صيرورة برشلونة الحالية، إذ أن هناك قراءتين أساسيتين ممكنتين: فإما أن يسعى المشروع الجديد إلى تجاوز هفوات التجربة الحالية، وتقوية الروابط بين الضفتين بنفس ووسائل وأفق جديدة، وإما أن يفصل ويبعد بشكل أكبر الدائرة الأوروبية كدائرة ثقافية، دينية حضارية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية عن المحيط العربي الإسلامي.

من هنا، ضرورة العودة لهذه الصيرورة بما لها وماعليها. وفي عملية التقييم هذه ليس من الضروري العودة إلى المصادر وإعادة بناء التاريخ وزيارات جديدة للنيات والأهداف للأعمال التحضيرية ومجريات المفاوضات، والنصوص والنتائج العملية والقراءات والتأويلات تشكل اليوم أدبيات مثيرة في العلاقات الأورومتوسطية.

إلا أنه من الضروري التذكير بثلاثة جوانب:

1–من المعروف أن صيرورة برشلونة في مكوناتها الثلاث استوحت فلسفتها على الأقل على المستوى المؤسساتي القانوني من صيرورة هلنسكي، التي أطلقت سنة 1975 بالمؤتمر حول الأمن والتعاون بأوربا. ولكن في نهاية الأمر يبقى مسار برشلونة، مرتبطا أكثر بتجربة الاندماج الأوربية كإرث لها بني على أساس سياسة توسع المجموعات الغربية المؤسسة أو الملتحقة، في وقت سابق على أوربا الشرقية بعد أحداث 1989. وهكذا نجد أنه اكثر مما هو مرتبط بالنظام الأمني الثنائي لمؤتمر هلنسكي.

2– إن أفق أحداث منطقة التبادل الحر قبل سنة 2010 هو خلق مجموعة إقليمية أورومتوسطية تشكل أهدافا مركزية للشراكة، وفي هذا الإطار، من الممكن إقامة مقارنة مع اتفاقيات التبادل الحر مع أمريكا الشمالية، مع العلم أن هذه الأخيرة على المستوى السياسي تظهر أكثر شمولا، وطموحا وتقدما. أما صيرورة برشلونة، وهي حقا حددت كصيرورة، من المفترض أن تنتج مشروعا أكثر تقدما، ولكن لا شيء ينبئ بإمكانية حدوث ذلك الآن.

3– في الوضع الحالي للصيرورة، نجد نوعين من المكتسبات، من جهة مكتسبات مؤسساتية تم إنجازها عبر عشر سنين من الاجتماعات على عدة مستويات(منظومة مؤسساتية بيروقراطية، وثيرة معينة لحياة هذا الفضاء، لجان أوروميد، كان التنسيق، وجود أجندة متعدد وثنائي الأطراف، مؤتمرات وزارة الخارجية، اجتماعات الموظفين السامين، مؤسسة أناليند إلخ... ومن جهة أخرى. هناك المكتسبات التي تتجلى في ما يسمى" بالممارسات الجيدة"،(...).